العولمة

المطبوع رقم 1

تعريف العولمة لغة :

عولمة، يقال: تعولمنا، وتعولمتُ، وتعولمتِ البلاد وهكذا، من قبيل تدحرجنا، وتدحرجتُ، وتدحرجتِ الكُرات وما أشبه ذلك. و العولمة على ما سبق مشتق من العالم، أي: صرنا عالميين [1].

و يرى د. صبري حافظ أن الصورة الجنينية الأولى لمصطلح العولمة هو تعبير "القرية الكونية " " Global village والذي صاغه مارشال ماكلوهان في أواخر الخمسينات، فقد اهتم ماكلوهان ببلورة فكرة تقليص سرعة حركة المعلومات للمسافات الجغرافية في كرتنا الأرضية التي تحولت إلى مجرد قرية واحدة يعرف كل شخص فيها ما يدور في أي مكان بها وعلاقة تغير مفهومنا للزمن وللمكان بتغير مفهومنا للثقافة وللإنسان ذاته، وبفتح آفاق جديدة أمام الإنسان بما يترتب عليها من بلورة لطاقات جديدة واقتحام لمجالات لم يسمع فيها وقع لقدم بشرية من قبل [2] .

و هناك – كما أسلفنا – من ترجم هذه الكلمة " Global village" إلى غير العولمة ، و من هنا اختلفت التعاريف اللغوية لهذه الكلمة لدى المفكرين و الباحثين و الكتاب و تنوعت الصيغ في التعريف مثل :

-الكوننة أو الكونية نسبة إلى الكون ، وهو في العرف الفكري المعاصر : العالم المشهود بجماداته و نباتاته و أناسيه .

-الكوكبية . نسبة إلى كوكب الأرض .

-العالمية : نسبة إلى العالم . وهو أيضاً في العرف الفكري : العالم المشهود .

-الكلوية : نسبة إلى الكل ، أي جميع الناس على هذه الأرض

-و بعضهم ما زال يُسميها بالاسم الذي راج في أوائل التسعينات وهو: النظام العالمي الجديد

-و هناك كثير من الكتاب يسمونها بوصف هو نتيجة حكم عليها لديهم وهو : الأمركة [3] .

تعريف العولمة اصطلاحا:

العولمة ظاهرة من الظواهر الكبرى ذات الأبعاد و التجليات المتعددة ، و الظواهر الكبرى توصف أكثر مما تُعرّف ، كما يقول أحد الفلاسفة : " إن كل ما ليس له تاريخ لا يمكن أن يُعرف تعريفاً مفيداً " و العولمة مما ينطبق عليه ذلك إلى حدٍ بعيد

---

[1] موقع منبر التربية مقال للباحث : علي عبده علي الألمعي .
[2] العولمة " تاريخ المصطلح و مفهومه " در اسة :عبد المجيد راشد . بحث في كتيب الكتروني .
[3] العولمة الغربية و الصحوة الإسلامية ص 15 .

و لهذا كثرت تعاريف العولمة و أصبحت تمثل رؤى شخصية ، فكلٌ يُدلي بما عنده من العولمة ، و يصوغ ما يشاء من التعاريف بناء على مشاهداته و معلوماته عن هذه الظاهرة سواء التاريخية أو من خلال التجارب الشخصية [4].

قبل البدء في الحديث عن مفهوم العولمةGlobalization لابد من الإشارة إلى أن أغلب المحولات الاجتهادية الرامية لتبيان مفهوم ودلالة ظاهرة العولمة لم تبلغ مبتغاها ومرامها الأساسي بعد.

فالبعض من تلك الاجتهادات اقتصرت على وصف هذه الظاهرة على أنها عملية أمركة العالم، أي نشر الثقافة الأمريكية بحيث تغلب على الثقافات المجتمعية الأخرى[5] .

ويرها البعض الآخر على انها الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات الأمريكية، فهي ابشع واحدث صور الهيمنة الاستعمارية [6]

وثمة من ينظر إليها بمنظور أوسع، ملخصه أن العولمة تمثل عملية رسملة العالم، أي أن العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى(العولمة الاقتصادية) [7] .

في حين يذهب فريق ثالث للقول بأن العولمة ظاهرة تنحو بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس(التشابه) الثقافي وتكوُّن الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة (العولمة الثقافية و ثقافة العولمة) [8] .

عموما يحاول "محسن الخضيري"في كتابه "العولمة" 2000 تعريف مفهوم العولمة والوقوف على أهم جوانبه فيقول : أن العولمة مفهوم "يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وارحب تشمل العالم بأسره"، أي بمعنى أن العولمة تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة [9].

---

[4] العولمة للدكتور عبدالكريم بكار ص11.
[5] ليث عبد الحسن جواد، المضامين الاجتماعية للعولمة، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، 1999، ص 46 .
[6] نداء مطر صادق، العولمة واختراق السيادة، المرجع السابق، ص 60 .
[7] شفيق الطاهر، العولمة واحتمالات المستقبل،مجلة دراسات، العدد الأول 1999، ص ص7 – 11 .
[8] عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية(عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة)، مجلة المستقبل العربي، العدد234، 1998، ص ص 91 – 99 .
[9] د. محسن أحمد الخضيري، العولمة " مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة" ط 1، مجموع النيل العربية للنشر، (ص ص 15-27) .

إيجابيات العولمة :

بعض الإيجابيات التي تتضمنها ظاهرة العولمة والتي من أبرزها الانفتاح على العالم والتبادل الثقافي والاقتصادي التجاري، وشيوع مبادئ الديموقراطية بالمنظور الغربي، أي القائمة على التعددية الحزبية، وتأكيد قيم احترام الإنسان وتقدير آدميته وحقه في الحياة الكريمة [10] .

هناك العديد من الإيجابيات للعولمة نذكر منها ما يلى:

1 – إيجابيات اجتماعية نذكر منها:

- أن العولمة هى حتمية التعامل اليقظ مع الواقع العالمى بكل مفرداته .
- أن العولمة تقتضى السعى إلى التميز و الاتقان و الارتفاع بمستوى الطموح للفرد و الجماعات .
- أن العولمة تهدف إلى مناشدة الكمال و قبول التغير.
- أن العولمة تنمى الصدق و الجراءة فى الحق و الوضوح فى التعامل مع النفس و الاخرين .
- أن العولمة تسعى الى تبنى و ترويج الفكر المستقبلى لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيدا عن الفكر التقليدى و التمسك بالماضى .

2 – إيجابيات اقتصادية نذكر منها :

- أن العولمة هى البديل المقبول للدول النامية فى خلاصها من مأزق التخصص فى اتجاه منتجات أولية متدنية القيمة المضافة و ذلك عن طريق :
  - ✓ تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية و تقنين الأطر الحاكمة لتشغلها فى الدول المضيفة .
  - ✓ التعرف على المميزات النسبية و التنافسية للسلع الأولية فى كل دولة مما يتيح لها فرص الاندماج أو التكامل .
- تنمية التعاون الإقليمى بين دولة و جيرانها عن طريق :
  - ✓ ضمان التدفق الحر للعمالة و رأس المال .
  - ✓ الاهتمام بتنظيم رحلات جماعية للدول العربية لتهيئة الأجيال القادمة للتقارب فى التعامل التجاري .

---

[10] المم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، حالات فوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997 .

3 – ***يرى المفكرون أن للعولمة تأثيراتها الايجابية والتى من أهمها :***

- أن هناك مشاكل إنسانية مشتركة لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم في اليوم كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الثورية والتلوث البيئي وغيرها من المشكلات وبالتالي فلابد من اشتراك جميع دول العالم في استراتيجية موحدة للسيطرة والقضاء علي تلك المشاكل .
- كما أنها تؤدي إلي الإسراع في عملية التطور الديمقراطي في العالم وإضعاف النظم المستبدة وأدى ارتباط العولمة بالثورة العلمية والمعلوماتية إلي فتح آفاق معرفية لا متناهية أمام البشرية .
- كما أبرزت العولمة مكانا للمنافسة بين الكفاءات وساعدتهم علي النجاح في الحياة العملية نتيجة تميزهم بمهاراتهم التي لم تتيح لغيرهم .
- أنها تقضي السعي بين التميز والإنفاق والارتفاع بمستوى الطموح للفرد وللجماعة .
- أنها تنمي الصدق والجرأة في الحق والوضوح في التعامل مع النفس والآخرين بعد أن أزاح العلم القناع عن طبيعتها لينكشف المختفي منها .
- أن العولمة تسعى إلي تبني وترويج الفكر المستقبلي لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيد عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي .
- أنها محك حقيقي لاختيار مادة صناعية من أفكار وجهاز قياسي لما نطبقه من ممارسات عملية في شتى قطاعات الاقتصاد القومي .
- أنها الناتج الشرعي لتحرير التجارة العالمية ومحصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية التي تقاسمها فكر الاعتماد المتبادل بين الدول .
- إن العولمة هي البديل المقبول للدول النامية في حلالها من مأزق التخصصي في تجارة منتجات أولية متدنية القيمة وذلك عن طريق :
  - ✓ تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية وتعتني الأطر الحاكمة لتشغيلها في الدول المعنية .
  - ✓ التعرف علي الميزات النسبية والتنافسية للسلع في كل دولة مما يتيح لها نواحي الاندماج أو التكامل ومن ثم الاحتفاظ بصيغتها الكثيفة في المعاملة وتحسن مستويات الدخول .

سلبيات العولمة :

يرفض الكثير من كتاب ،و مفكرى العالم الثالث مفهوم العولمة باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على (أمركة العالم) و تهميش الشعوب و إذلالها و جعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة فرضتها عليه قوى الإنتاج و الإعلام الأمريكية و التى تحاول أن تجعل من العالم نسخة منسوخة مما لديها من ثقافة، و سلوك أمريكي محض و بذلك تنمط العالم و تجعله مشوها و ممسوخا و منسلخا عن ذاته و عن واقعه و قد عمد هذا الاتجاه الفكري إلى مقاومة ظاهرة العولمة و إثارة جدلا واسعا حول أثارها السلبية .

تتمثل أهم الجوانب السلبية للعولمة فيما يلي :

- سحق الهوية والخصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية عالمية .
- سحق الثقافة والحضارة المحلية والوطنية وإيجاد حالة اقتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطني والمورثات الثقافية والحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء والأجداد .
- سحق المصالح والمنافع الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة في كافة المجالات ونزوع العولمة إلي الانفتاح الواسع ومحاربتها أية قيود تحول بينها وبين ما تسعى إلي الوصول إليه خاصة عندما تكون القوى المناوئة لا تملك الدفاع عن مصالحها أو عاجزة عن حماية مكاسبها أو تسيطر عليها قوى متساوية تستنزفها .
- استباحة الخاص الوطني وتحويله إلي كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة علي التحور أو التطور وإعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة .
- السيطرة علي الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سيطرتها وتأثيرها ذو النفوذ القوي علي الكيانات المحلية الضعيفة وتسحقها وتحولها إلي مؤسسات تابعة لها .
- فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي وباعتبارها أن هذا الأجنبي أكثر تقدما وقوة ونفوذا ومن ثم إذلال كل ما هو محلي والتنصل من أفرازاته وثماره .

ومن الآثار السلبية للعولمة في حياتنا المعاصرة تنحصر في صعوبات عديدة أهمها :

- الدول المتقدمة ستكون هي صانعة القرارات وموزع الأدوار علي الدول النامية تحت رغبة الاقتصاديات المتقدمة التأثير اقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا .
- المنافسة ستكون كونية لا تقف عند حد خفض الانتماء وتحسين جودة السلعة بل تشمل الجودة البيئية وغيرها وستكون منافسة علي أساس القدرة علي الإبداع والابتكار أي دخول السوق بمنتجات جديدة لم تكن نسمع عنها منافسة تتسم بالديناميكية المستمرة .
- إن العولمة فرض تحديا مهما يتمثل في أن كل اقتصاد عليه أن يضع فرص بخاصة اعتماد علي ذاته في الأساس وتحت مسمع ومرمى من الجميع بل تحت وطأة منافسيهم .

مقالة حول العولمة الاقتصادية

يلعب الاقتصاد دوراً كبيراً جداً في العولمة، حتى أنّ بعض المحللين يعتبرون العولمة مرادفة للعولمة الاقتصادية، أو يضعونها أساسا فيما يرون الأنماط الأخرى من العولمة فروعا متشعبة من العولمة الاقتصادية تقع تحت لوائها.

ومع أنّ العولمة الاقتصادية لم تعرّف حتى الآن تعريفا شاملا دقيقا يتقبّله المجتمع العلميّ والأكاديميّ، فإنّ التعاريف الموجودة تؤكد غالباً البعد التاريخيّ وأسلوب العمل، والأبعاد المختلفة للعولمة الاقتصادية وآثارها ونتائجها.

للعولمة الاقتصادية تاريخ طويل يعود إلى الأيام الغابرة، حيث كانت التجارة تجري بين الحضارات. وتستطيع التجارة أن تربط المنتجين والمستهلكين ببعضهم بعضا، وتجعلهم يعتمد بعضهم على الآخر، وتجري هذه العلاقة في كافة شؤون حياة الناس كالسياسة، والثقافة، والدين، و... ولكنها ازدادت في القرنين أو القرون الثلاثة الأخيرة، وبالأخص في الصناعة وحاكمية النظام الرأسمالي، وخفت وتيرتها في النصف الثاني من القرن العشرين بعد الحربين العالميتين، إلى حدٍ ما. وكانت هذه العلاقة غير المتكافئة في تلك الفترة بمجملها تدار من قبل أربع دول : بريطانيا، فرنسا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل غالباً نقل الموادّ الخام من البلدان المتخلفة إلى الدول الصناعية، وبيع المنتجات الصناعية من قبل هذه الدول إلى الدول الأخرى، ويمكننا تسميتها بالاقتصاد الاستعماريّ.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وانهيار أو ضعف القدرات أو الإمكانيات الاقتصادية والصناعية للدول الأخرى في الحرب، استطاعت الولايات المتحدة، التي كانت بمنأى عن أضرار الحرب، أن تهيمن شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والتجارة العالميين والمؤسسات والاتفاقيات الدولية، وأن تظهر كقوة عظمى.

لقد جلبت توسعة التجارة العالمية بذاتها، ظواهر أخرى مثل: التقسيم الدولي للعمل، الشركات متعدّدة الجنسية، الاستثمارات الدولية، الهجرة من أجل العمل، التمويل الجاري، المبادلات المالية والائتمانية، سوق الأسهم العالمية، السوق العالمي للبضاعة، النقود، الخدمات والمعلومات، القروض الدولية و...

وإذا أردنا الآن أن نقدّم تعريفاً بسيطاً بالعولمة الاقتصادية، فلعلّ تعريف أحمد مصطفى عمر سيكون مناسباً: "يشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي إلى تحوّل العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها".(1)

لقد اقترنت عملية العولمة الاقتصادية في العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بالتطوّرات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأسهمت هذه التطورات في خفض تكاليف الاتصالات والنقل إلى حدّ كبير، ومهّدت الطريق للاندماج العالمي للاقتصاديات.

منذ عام 1945 وحتى الآن هبطت تكاليف الشحن البحريّ للبضاعة بشكل متوسط إلى خمسين بالمئة، والشحن الجوّيّ إلى ثمانين بالمئة، وانخفضت أجور خدمات المكالمات الهاتفية الدولية إلى تسعة وتسعين بالمئة. ولذلك تمّ تمديد شبكة اتصالات مفيدة وقليلة التكلفة على المستوى العالمي(2).

تمتلك الشركات متعددة الجنسية القسم الأعظم من الاقتصاد العالميّ، ويمكن أن تكون القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى تحت سيطرة النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي، ولكنّ مجالات العولمة الأخرى كالسياسة والثقافة لقيت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، وأدخلت مفاهيم جديدة في بحوث علماء الاجتماع والسياسيين، وسوف نكتب عنها في مقال آخر.

يقول هيرست (Hirst) عن سمات عمل الشركات متعددة الجنسية وطريقتها التي ابتعدت قدر المستطاع عن الحكومات، وسيطرت بشكل مستقلّ على زمام الاقتصاد العالمي: "أشارت التقديرات منتصف التسعينات إلى وجود 45 ألف شركة متعددة الجنسية الأمّ تدير حوالي 280 ألف مؤسسة تابعة. من بين هذا العدد للشركات الأمّ، 37 ألف شركة (حدود 28 بالمئة) كانت تابعة لإحدى أربعة عشر دولة متقدمة عالمياً، وكانت المكاتب المركزية لتسعين بالمئة منها موجودة في الدول النامية. وكان حجم مبيعات الشركات المذكورة آنفاً في سنة 1996 في حدود سبعة آلاف تريليون دولار، حيث كان أكثر من قيمة كل التجارة العالمية (2/5 ألف بليون دولار)"(3).

ويقول أحمد مصطفى عمر في هذا الشأن: "ومن الأمثلة التي يوردها الاختصاصيون في هذا المجال لتوضيح هذه الظاهرة، أنّ خمس دول هي الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان وبريطانيا، تتوزّع فيها 172 شركة من أصل 200 شركة، هي أكبر الشركات العالمية التي تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمي . فالترويج لمنتجات وسلع وخدمات هذه الشركات يحتاج إلى فتح أسواق جديدة ومستمرة، ولذلك فإنّ العولمة كنظام اقتصادي ثقافي إعلامي يقوم على سياسة الأسواق المفتوحة، نشأ في ارتباط عضوي مع وسائل الاتصال الحديثة التي تقدم خدماتها لشركات الإعلان والتسويق للتأثير في الجمهور في هذه الأسواق"(4).

آثار ونتائج العولمة الاقتصادية :

تذكر دائماً وسائل الإعلام الدولية المتعلقة بالمسيطرين على الاقتصاد العالمي المزايا والآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية، حيث أنّ الإنتاج ازداد والبضاعة رخصت وأصبحت في متناول الجميع، وأمسى للناس حرية الاختيار، ولكن معظم المفكرين يعتقدون أنه مع الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية بشكل ظاهري ورمزي، فإنّ أرباحها المباشرة تذهب إلى عدّة دول صناعية كبرى ولشركات متعدّدة الجنسية، وفي النهاية لا تستفيد الدول الفقيرة كثيراً، وعلى هذا فإنّ الهوّة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنيّة تزداد، وحتى بفعل عمل هذه الشركات تذهب الثروات القليلة لبلدان العالم الثالث إلى مديري العولمة الاقتصادية

وبسبب هذه النقطة يقوم المفكرون والمثقفون والمصلحون والعمال في الدول المختلفة ومن جملتها الغربية، بالمظاهرات والاحتجاج ضد هذه الظاهرة، بين الفينة والأخرى.

يصرح منجي الزيدي بخصوص آثار العولمة الاقتصادية ونتائجها، عطفاً على إحصائيات قسم الموارد البشرية التابعة للأمم المتحدة (5): «ينخرط العالم أكثر فأكثر في سياق عولمة اقتصادية جارفة لطالما بشّر أنصارها بالخير العميم، إلا أن البشرية مازالت تعيش ظروفاً صعبة ومأساوية، ومازال أمام بني الإنسان الكثير مما يجب فعله ... في هذا المشهد القائم الذي يشمل :

850 مليون أمّي من أصل 6/4 مليار ساكن.
مليار من الناس لا يتمتعون بالماء الصالح للشرب.
4/2 مليار من بني البشر لا يتمتعون بالخدمات الصحية الأساسية.
325 مليون فتى وفتاة لا يذهبون إلى المدارس.
11 مليون طفل فوق الخمس سنوات يموتون ضحية أمراض بالإمكان إنقاذهم منها، وهذا يعني 30 ألف وفاة يومياً.
2/1 مليار لا يتجاوز دخلهم اليومي دولاراً واحداً.
2/8 مليار يكسبون أقل من دولارين في اليوم.
6/3 مليون مريض يحملون فيروس الإيدز، 95 بالمئة منهم في البلدان المختلفة.
تدهور متواصل للأمن وتفشي الجريمة، فلقد أصبحت العولمة مجالاً للأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود، وتنامي نفوذ العصابات المنظمة وشبكات المافيا المتعددة الجنسيات، فارتفع رقم معاملات التجار في المخدرات سنة 1995 إلى 400 مليار دولار، وبلغ عدد النساء والفتيات ضحايا شبكات الدعارة 8/1 مليون ، وكنتيجة للحروب والنزعات أصبح في العالم اليوم 12 مليون لاجئ و5 ملايين مهجّر»(6).

ولأن الظواهر الاجتماعية تؤثر على بعضها البعض، شئنا ذلك أم أبينا، فإن العولمة الاقتصادية إضافة إلى آثارها السلبية، تسبّب مشكلات وأزمات اجتماعية، ثقافية، وحتى في النهاية تشمل الحروب الأهلية. "ويصف إدوارد لتواك (Edward Luttwak) الكاتب السياسي الأمريكي، العصر الجديد، بأنه عملية انصهار الاقتصاديات القروية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على موجهة عواصف المنافسة الهوجاء، وأن ما يجري في السوق الرأسمالي هو الرأسمالية النفاثة، لأن السرعة المروعة التي تتم فيها عملية التحولات قد أصبحت صدمة لشطر عظيم من السكان.

ويوعز لتواك إلى أنّ سبب التفكك الأسريّ الحاصل في الولايات المتحدة هو العولمة الاقتصادية. وحتى الاضطرابات التي كانت سائدة في المكسيك والدول المشابهة لها، ما هي إلا نتاج هذه القوة التدميرية التي تسمى بالعولمة الاقتصادية».(7)

أحد الآثار السلبية لسيطرة الشركات المتعددة الجنسية في البلدان التي تقوم بالاستثمار فيها، هو إضعاف سيادة هذه الدول وتهديدها. يبيّن كاظم الوالي هذه المسألة على النحو التالي: "تلعب الشركات المالية التي

أفرزتها العولمة دور الشرطي في البلدان المضيفة لاستثمارات هذه الشركات، وعلى هذه الدول المضيفة الالتزام بادعاءات معينة في السياسات الاقتصادية، وإلا فقد يتم سحب تلك الاستثمارات والتوظيفات، ويؤثر ذلك في انخفاض عملات تلك الدول، وانخفاض العملات الأجنبية، وحدوث إفلاسات مالية، مما يضطرها إلى الرضوخ تحت أي شروط أو قيود ويعدّ ذلك تنازلاً عن جزء كبير من سيادتها".(8)

لقد تصوّر البعض بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أنّ الطريق والنظام والنهج الاقتصادي والسياسي الوحيد، هو النظام الرأسمالي الليبرالي، وحتى فوكوياما اعتبر هذه المسألة باعتبارها الانتصار الأخير للنظام الرأسمالي وآخر طريقة لإدارة العالم، وسمّاها "نهاية التاريخ"، ولكن بعد مرور عقدين عن هذا الحدث المهمّ، واجه العالم أزمات اقتصادية وعالمية كثيرة، ظهرت نتائجها ليس فقط على الدول الفقيرة والعالم الثالث، بل على الدول الكبرى الرأسمالية نفسها بشكل تدريجيّ. ومع أنه من السابق لأوانه أن نحكم على هزيمة النظام الرأسمالي وما يسمّى اليوم بالعولمة الاقتصادية، ولكن الشكوك حول انتصار هذه الظاهرة ونجاحها ظهرت، وربما ستظهر في المستقبل القريب تطورات أكبر وأخطر تجعل الحكم فيها أكثر جدية.

وإذا أردنا أن نبحث آثار العولمة الاقتصادية وتبعاتها من وجهة نظر علم الاجتماع، فلعلّ أهمّ التبعات لفرض نظام الاقتصاد الليبرالي على الدول الأخرى وتوسيعه بحيث يهدّد سيادتها القومية ومصالحها، هو -إضافة إلى الآثار الاقتصادية- اتساع الهوّة الطبقيّة داخل الدول، وبين الدول الفقيرة والدول الغنية، وهي بدورها تسبّب ظهور أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

هنا الخطر مهمّ، إذ أنّ البعض يعتبرونه عاملاً من عوامل نشوب الحروب. تشير كلوديا هايت، إحدى المحققات في هذا المجال: "في السنوات الأخيرة أصبح وضع الدول الفقيرة في العالم مزرياً بشكلٍ جليّ، في حين أنّ الاستثمار في البلدان النامية في الـ25 سنة الأخيرة أصبح راكداً، وحركة الأموال من الدول الفقيرة إلى الشمال الغنيّ تضاعفت 12 مرّة، في هذه الفترة ذاتها.

ولا يستفيد من العولمة الاقتصادية والتجارة الحرّة من يحتاجها فعلاً... وبفعل هذه التطوّرات الاقتصادية تظهر خارطة عالمية جديدة ... وهذه الخارطة الجديدة تخفي قنبلة سياسية موقوتة خطيرة في ثناياها. ولقد زال أمل الوصول إلى الرفاهية عن طريق الرأسمال المنتصر، بالنسبة لكثير من مناطق العالم. يتوقع البنك الدولي نتيجة لتحقيقاته، أنّ 52 دولة من الدول النامية الصاعدة، مع سكانها البالغ عددهم 1/1 مليار نسمة، ستكتوي بنار الحروب الأهلية عشرة أضعاف أكثر من الدول المتقدمة والتي تتمتع بالوضع الاقتصادي الأنسب. إن اختلاف هذه الدول نظراً لحجم خطر الحروب الأهلية، مرتبط بعوامل مختلفة كعدد السكان أو الاعتماد على تصدير المواد الخام، غير أن الدخل الضئيل للناس هو أهم سبب لنشوب الحروب واشتعالها".(9)

كما تشير في جزء آخر من تحليلها، معتمدة بعض إحصائيات الفاو (FAO) ، إلى الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على الدول الفقيرة، وأيضاً على الناس العاديين في البلدان القوية اقتصادياً، "ولكن حتى سكان الدول"الناجحة" المتقدمة يتلقون وعوداً جوفاء أيضاً حول تحسين وضعهم المعيشي. أيضاً في هذه الدول تستفيد طبقة ضئيلة من المجتمع، من تقدم السوق الليبرالي (الحرة).

لقد سبّب الاختلاف الهائل لمستوى الدخل (على المستوى العالمي وأيضاً في بلد ما) وجود فقر واقعي متزايد، يعيش أكثر من مليار إنسان بدخل أقل من دولار واحد في اليوم، يعني أقل بكثير من الحدّ الأدنى للمستوى المعيشي، ويعاني 800 مليون شخص من الجوع، وحسب إحصائيات منظمة التغذية والزراعة العالمية، يموت تقريباً 2500 شخص بسبب تبعات قلة التغذية(10)... اليوم أصبح وضع 50 دولة مقارنة بفترة التسعينات أسوأ، ويعاني في 21 بلد نسبة مئوية من الناس من الجوع، ولكنّ تدهور الوضع المعيشي لا يقتصر فقط على الدول الأفقر، بل يعيش ثلث الأمريكيين وعشرون بالمئة من دول الإتحاد الأوربي بدخل أقل مما كان يعيشون به قبل 10 سنوات".(11)

ونوجز فيما يلي آثار للعولمة الاقتصادية.

1) التغيير الرئيس لدور الدول، والتركيز على الاقتصاد بدل السياسة بجعله النقطة المركزية للمنافسات السياسية للدول.

2) الاعتماد المتبادل المتنامي للدول، وضرورة الاستعانة بالتعاون الدولي للإدارة السياسية وللشؤون الداخلية والدولية .

3) إضعاف الاقتصاد والأسواق الداخلية والمحلية، وزوال حوافز الإنتاج الداخلي أمام القوى الإنتاجية العالمية الكبرى.

4) اختلال التوازن الاقتصادي بين الدول، وتوسّع الهوّة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وازدياد الهوة بين الطبقات داخل الدول.

تحليل: إنّ ظاهرة العولمة هي معقدة جداً وذات أبعاد مختلفة، بحيث تختلف آراء العلماء حولها كثيراً وتكون في بعض الأوقات متناقضة. وحول العولمة الاقتصادية أيضاً توجد آراء مختلفة في السياق نفسه، حيث يعتبر البعض هذه الظاهرة أمراً واقعياً ومحققاً إلى حدٍ ما، ولديها آثار واضحة على اقتصاديات الدول وبالتالي على أسلوب حياة الناس. وفي الجهة الأخرى من هذه المجموعة، ثمّة مجموعة أخرى تشكك بالعولمة الاقتصادية، وتعتقد أن هذه الظاهرة ليست بموضوع جديد، بل كانت موجودة منذ القدم، ولا تزال الاقتصاديات القومية موجودة، وتعتمد الشركات المتعددة الجنسية على بعض الدول ولا يمكن أن نسمّيها عالمية، وحركة الاستثمار العالميّ مجرّد ادّعاء بلا أساس، وتوظيف رؤوس الأموال المباشرة الأجنبية محدودٌ بعدّة دول متقدّمة صناعياً. ولهذا السبب لا يزال العالم الثالث مهمّشاً، ويجذب شيئاً لا يذكر من الاستثمار الأجنبيّ. لذلك يجب أن نقول إنّ الاقتصاد العالمي في الواقع ليس "عالمياً"، بل هو اقتصاد مبنيّ على محور أميركا الشمالية، وأوربا واليابان. وإذا انسجمت هذه الأقطاب الثلاثة واتّحدت، ستقع ضغوط كثيرة على باقي دول العالم(12).

ونحن نقول : صحيح أن حركة الاقتصاد الدولي والتجارة العالمية كانت موجودة في الماضي، وبالأخصّ في القرن 19 وأوائل القرن 20 وازداد حجم المبادلات التجارية والمالية ازدياداً مطّرداً، ولكنّ التطوّرات التي وقعت في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة، وبعد انتفاع الاقتصاد العالمي من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، أخذت هذه الظاهرة صفة عالمية وبالأخص بعد نهاية الحرب الباردة، استخدمت قوة عظمى من هذه الوسيلة في مستوى واسع من أجل بسط سيطرتها وهيمنتها على العالم. وإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى التعاريف الكلاسيكية للعولمة سنرى أموراً كثيرة حدثت منها:

1) انكماش الزمان والمكان، يعني الهبوط الشديد لتكلفة الاتصالات والتنقل، وتقارب المجتمعات(القرية الكونية).

2) الاندماج في مجتمع عالمي يعني النفوذ المتزايد للاقتصاد إلى داخل الموانع والحدود الجغرافية - السياسية المتبقية.

3) المعرفة النسبية عن مرحلة انكماش والاندماج العالميين.

لذلك إن كانت التطورات والسمات في العقدين الأخيرين لا تعتبر مرحلة جديدة فعلى الأقل هي شكل جديد وسريع للمرحلة السابقة. على كلٍّ، يمكن أن نعتبر هذا الأمر العولمة الاقتصادية وأحد مجالات العولمة.

رغم أنّ هذه الظاهرة أوجدت فوائد سطحية لبعض الدول، فإنّه -عطفاً على الإحصائيات المطروحة من قبل المؤسسات المحايدة- يبدو أن آثارها غير المشجّعة كثيرة جداً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأزمة الاقتصادية لنهاية عام 2008 وبداية عام 2009 والتي تركت آثاراً مدمّرة على المستوى العالمي، فإنّ مستقبل العالم وبالأخص بلدان العالم الثالث، ومن جملتها الدول العربية في منطقة الخطر.

الهوامش:

1) أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك"، في سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، ط2، 2004، ص 163.

2) Webster، F، 1995: Theories of the information society . London: Routledge. P. 144.

3) Hirst، 1999. Globalization in Question. Oxford : polity. P.68.

4) أحمد مصطفى عمر، المرجع السابق، ص171 .

5) المنجي الزيدي ، "الثقافة والمال في مستقبل التنمية الثقافية في الوطن العربي" في " الثقافة العربية ، المرجع السابق ص 256 .

6) Rapport mondial surle develeoppement humain، 2001.

7) عبد الجليل كاظم الوالي، المرجع السابق، ص 26.

8) كاظم الوالي ، المرجع نفسه، ص ص31- 32.

9) كلوديا هايت وديگران ، "جهانى شدن وجنگ" ترجمه لطفعلى سمينو، نشر اختران ، 2002 تهران ، ص ص 14-16 حسب: world bank، 2003، a.a.o..p.102 .

10) Food and Agricultural organization of the UN (FAO): The state of food insecurity in the world، 2002. .

11) Human development Report، 2003.

12) كلوديا هايت ، المرجع السابق، ص ص18-17.

المصدر : http://www.alawan.org/article6891.html